

الفلسطينيون في إسرائيل: تفكك «المشتركة» وتفاقم القمع القومي وتصاعد نوعي في الجريمة

عربن هوارى

- القائمة العربية الموحدة تشارك في الائتلاف الحكومي برئاسة بينيت-لاييد ■ تفكك القائمة العربية المشتركة وتفاقم الاستقطاب السياسي العربي في الداخل ■ بن غفير يتولى سلطات واسعة على الشرطة الإسرائيلية مصرحاً: «سنظهر من هو صاحب البيت» ■ اعتقال نحو ٢٧٠٠ مواطن عربي خلال أحداث هبة الكرامة وما بعدها ■ مقتل ١١٢ فلسطينياً في إسرائيل بسبب العنف والجريمة

تحت المجهر



طلبة فلسطينيون من الداخل في وقفة تضامنية مع جنين في جامعة تل أبيب في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

استنكرت القائمة العربية الموحدة التي شاركت في حكومة بينيت-لابيد اعتداءات الحكومة الإسرائيلية على المسجد الأقصى، إلا أنها بقيت داخل الائتلاف مستمرة في تبني نهج التأثير على أمل تحقيق «إنجازات».

أسهم تفكك القائمة العربية المشتركة وما رافقه من خلافات وصراعات في زيادة نسبة التصويت بعد عودة كوادر الأحزاب للعمل من أجل إنجاز أحزابها والخوف من عدم نجاحها في اجتياز نسبة الحسم.

وفقاً للاتفاقيات الائتلافية لحكومة نتنياهو السادسة سوف تتوسع صلاحيات إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، مما يعني زيادة في عنف الشرطة الإسرائيلية وعدايتها وزيادة في الملاحقات السياسية نتيجة تحويل أي نضال سياسي إلى قضية أمنية لا سيما في منطقة النقب التي تعاني من التهجير اليومي.

اعتقال نحو ٢٧٠٠ مواطن عربي خلال أحداث هبة الكرامة وما بعدها، وقد قُدمت ٥٤٨ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب، بما يمثل نحو ٨٩٪ من لوائح الاتهام المقدمة بخصوص هذه الهبة.

تنامي ظاهرتي العنف والجريمة في المجتمع العربي: خلال العام ٢٠٢٢، قتل ١١٢ فلسطينياً في إسرائيل، وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شاباً أصغر من ثلاثين عاماً وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عاماً.

عكست اتفاقيات الحكومة الجديدة الائتلافية التعامل السياسي مع قضية الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي عبر الدفع باتجاه مواجهتها على أساس قومي، انعكس ذلك في شعارين أساسيين رفعهما بن غفير عشية الانتخابات: الأول هو «سنظهر من هو صاحب البيت»، والثاني «سنعيد إلى الحيز العام الحكم والسيطرة».

استمرت ظاهرتا العنف والجريمة بإلقاء ظلالهما على الفلسطينيين وتهديد أمانهم الشخصي ومستقبلهم الجماعي، وعليه يفرد هذا الفصل مرة أخرى مساحة خاصة برصد تطورهما وتحليله خلال العام ٢٠٢٢. كما أضيف إليهما تصاعد مستوى الملاحقة السياسية والقمع في ظل حكومة بينيت- لايبيد، ومن ثم تفكيك القائمة المشتركة بشكل نهائي عشية الانتخابات التي عقدت في تشرين الأول ٢٠٢٣ التي تشكلت في أعقابها حكومة من اليمين المتطرف، ينطوي تشكيلها على إسقاطات عدة على الفلسطينيين في الداخل وعلى مكانتهم ومستقبلهم والتي بدأت وجهتها تظهر حتى قبل تشكيلها ومن خلال اتفاقياتها الائتلافية التي عملت على تكريس القمع والملاحقات السياسية.

ينظر هذا الفصل إلى المشهد الفلسطيني داخل إسرائيل من خلال التركيز على أربعة محاور: أولاً، التفاعلات السياسية-الحزبية العربية سيما في ظل مشاركة القائمة العربية الموحدة في ائتلاف بينيت-لايبيد الحكومي، ومن ثم تفكك القائمة العربية المشتركة على ضوء التحضير لخوض جولة انتخابات الكنيست الـ ٢٥ في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢. ثانياً، استشراف حياة المجتمع الفلسطيني في ظل تشكيل حكومة تنتياهو السادسة، سيما أنها تنذر بالمزيد من السياسات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. الجزء الثالث من التقرير يتابع ملف الملاحقات والاعتقالات التي أعقبت هبة الكرامة في أيار ٢٠٢١، بالتركيز على سياسات حكومة بينيت-لايبيد وأيضاً حكومة تنتياهو السادسة. أخيراً، يفرد الفصل الحالي مساحة خاصة لرصد ظاهرتي العنف والجريمة وتحليلهما خلال العام ٢٠٢٢.

أولاً: الانتخابات والسياسة العربية في الداخل

صادق الكنيست في ٣٠ حزيران ٢٠٢٢؛ أي بعد سنة وأسبوعين من حكومة بينيت-لايبيد على مشروع قانون حل نفسه، وأعلن عن تاريخ ١ تشرين الثاني يوم انتخابات للكنيست الـ ٢٥. لتنتهي الحكومة التي شملت لأول مرة حزباً عربياً إسلامياً (القائمة الموحدة)، بعد أن أثبت هذا الحزب في أكثر من مفصل حرج استعداده لإعطاء الحكومة شبكة الأمان والفرص لتنجح. حدث ذلك على الرغم من القوانين والسياسات العنصرية التي مارستها هذه الحكومة تجاه الشعب الفلسطيني عموماً وسياساتها تجاه سكان النقب، وتكثيف الاستيطان واقتحام المدن الفلسطينية واعتداءات الشرطة واقتحامات المتدينين الصهاينة الموالين لبعض أحزابها المتكررة للمسجد الأقصى وانتهاك حرمة. وقد أصدرت "الموحدة"، في أقصى حدٍّ وبعد إمعان حكومة الاحتلال في انتهاك حرمة الأقصى، بياناً تستنكر فيه الاعتداء وتعلق فيه عضويتها في الائتلاف. وفي حين استنكرت الموحدة الاعتداءات بعد ارتفاع أصوات كثيرة من داخل الحركة الإسلامية وخارجها مطالبة إياها بالانسحاب، فإنها بقيت داخل الائتلاف مستمرة في تبني نهج التأثير على أمل تحقيق "إنجازات".

على الرغم من انحياز القائمة الموحدة لدعم الحكومة، سقطت حكومة بينيت-لابيد بسبب تناقضات داخلية فيها كان آخرها فشل الائتلاف في تمرير قانون "أنظمة طوارئ يهودا والسامرة" وهو القانون الذي يشرعن تمديد أنظمة الطوارئ في الضفة الغربية، والذي فشل الكنيست في تمديده لأول مرة في ٦ حزيران ٢٠٢٢، مما جعل الإبقاء على الحكومة متعذرًا، ومما جعل بينيت ولابيد يصلان إلى قرار مشترك يقضي بحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات.

خلقت المعركة الانتخابية التي لحقت حل الكنيست تحديات جديدة داخل الحركة السياسة الفلسطينية في إسرائيل، في الأساس أمام القائمة المشتركة (التي كانت تضم الحركة العربية للتغيير، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي)، حيث أعادت هذه المعركة إلى المركز السؤال المتعلق بخطاب التأثير ودور الأحزاب العربية في سياق الصراعات بين المعسكرين المتصارعين (معسكر نتياهو ومعسكر مناهضي نتياهو). وقد أدت الخلافات إلى تفكك المشتركة في النهاية وخوض الانتخابات البرلمانية بثلاث قوائم تطرح تصورات مغايرة.

تنافست في الانتخابات ثلاثة تيارات عربية:

١. القائمة العربية الموحدة: تتبنى خيار التأثير عبر لعب دور بيضة القبان من خلال التمرکز بالقضايا المطالبية والمدنية والابتعاد عن الانخراط في القضايا الوطنية كأساس للانخراط في الائتلافات الحكومية، (وهو ما ثبت لاحقًا فشله التام، حيث غالبًا ما يغلب على القضايا المدنية إسرائيليًا الطابع السياسي والأمني).

٢. الحركة العربية للتغيير والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تبني أسلوب التكتيك؛ أي المحافظة على الخطاب والمطالب الوطنية وعدم إغلاق الباب أمام الانخراط بمسألة التوصية ومن دون أن يعني ذلك الانخراط في الائتلاف الحكومي، ورفض اتخاذ قرار مسبق بالامتناع عن التوصية كي لا يحدد ذلك قدرتها على المناورة، مع الحفاظ - كما تقول - على المواقف الوطنية.

٣. التجمع الوطني الديموقراطي: الامتناع عن الدخول في لعبة المعسكرات ورفض التوصية وفكرة المناورة للتأثير، وذلك من منطلق الربط البنيوي بين القضايا الوطنية والقضايا المطالبية وبين الشأن اليومي والشأن القومي.

أسهم تفكك المشتركة وما رافقه من خلافات وصراعات في زيادة نسبة التصويت بعد عودة كوادر الأحزاب للعمل من أجل إنجاز أحزابها والخوف من عدم نجاحها في اجتياز نسبة الحسم، بحيث ارتفعت نسبة التصويت لتصل إلى ٥٣,٢ بالمائة بعد أن انحدرت في انتخابات العام ٢٠٢١ إلى ٤٤,٦ بالمائة. وقد حصلت القائمة الموحدة على ٣٥,٢٪، وحصلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير على ٢٨,٨٪؛ وحصل التجمع الوطني الديمقراطي على ٢١,٧٪ من الأصوات^١. وتشير نتائج الانتخابات إلى ارتفاع الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الفلسطيني بين التيارات الثلاثة.

ثانياً: حكومة نتنياهو الجديدة: من العنصرية نحو الفاشية

إن سياسات إسرائيل العنصرية نحو المواطنين الفلسطينيين ليست جديدة، حيث لا يشير واقعهم إلى عقود من التمييز نحوهم كأقلية فحسب، وإنما يعيش فلسطينيو الداخل منذ إقامة إسرائيل في ظل بنية عنصرية تقوم في أفضل حالاتها على إقصائهم، بدءاً فرض الحكم العسكري عليهم الذي استمر عشرين عاماً، مروراً بعقود من العنصرية وسياسات المحو والنهب ومصادرة الأرض وهدم البيوت والملاحقات السياسية. ومنذ حكومة نتنياهو عام ٢٠٠٩ شهدت هذا السياسات تصعيداً انعكس في مجموعة من القوانين كقانون النكبة، وقانون القومية وغيرها. لكن حكومة نتنياهو الجديدة تمتاز بأنها تتشكل بشكل خاص من أحزاب يمينية ودينية متطرفة تعلن عداها للعرب وعنصريتها تجاههم بشكل مباشر. فوفقاً للتحالفات داخل أحزاب الحكومة، سوف تتوسع صلاحيات إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي (سابقاً وزير الأمن الداخلي)، مما يعني زيادة في عنف الشرطة وعدائيتها وزيادة في الملاحقات السياسية نتيجة تحويل أي نضال سياسي إلى قضية أمنية، لا سيما في منطقة النقب التي تعاني من التهجير اليومي. يأتي هذا بالتوازي مع مطالبة الأحزاب المتدينة بلجم جهاز القضاء الذي من المفروض أن يشكل ضابطاً للسلطة التنفيذية والتشريعية الأمر الذي سيؤثر بالضرورة على حقوق المواطنين الفلسطينيين، وبشكل خاص على حقوق المعتقلين جراء الملاحقات السياسية.

كما أن حزب "عوتسما يهوديت" بقيادة بن غفير حصل على وزارة تطوير الجليل والنقب ليتمكن من السيطرة على مشروع تهويد الجليل والنقب والتحكم في قضايا التخطيط والإسكان وفق أجندته.^٢ وقد كشفت الاتفاقيات الائتلافية عن العديد من السياسات العنصرية والخطرة حتى على وجود الفلسطينيين كمواطنين. ففي قراءته للاتفاقيات الحكومية، يرى مركز عدالة بأنها تكرر التفوق العرقي اليهودي والفصل العنصري كمبدأ ناظم للدولة: سياسة شرطية عرقية، إلغاء توصيات لجنة أور بشأن إطلاق النار، استخدام أدوات فتاكة للقتل وإعطاء الشرطة والجنود حصانة من المساءلة، ترسيخ قانون منع لم الشمل، تعميق سياسة التهويد، التمييز في الخدمات، تقليص صلاحيات المحكمة العليا وغيرها من الإجراءات العنصرية والتمييزية.^٣ وفي خطوة تعلن بها الحكومة عن تمييزها عن سابقاتها، أصدر المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، أوامر لقادة الجهاز بمنع رفع العلم الفلسطيني في "الأماكن العامة"، بعد تلقيه أمراً من وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية، بن غفير، الذي اعتبر رفع الأعلام الفلسطينية "تعبيراً عن الدعم لمنظمة إرهابية وتحريضاً ضد دولة إسرائيل". جاء ذلك رداً على رفع العلم الفلسطيني في استقبال الأسير المحرر كريم يونس.^٤ تجدر الإشارة إلى أن حكومة بن غفير لم تكن السباقة في الأمر، حيث صادقت الكنيست خلال فترة حكومة بنيت-لابيد، بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١، في قراءة تمهيدية، على مشروع قانون يمنع رفع العلم الفلسطيني في مؤسسات

أصدر المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، أوامر لقادة الجهاز بمنع رفع العلم الفلسطيني في «الأماكن العامة»، بعد تلقيه أمراً من وزير الأمن القومي في الحكومة الإسرائيلية، بن غفير، الذي اعتبر رفع الأعلام الفلسطينية «تعبيراً عن الدعم لمنظمة إرهابية وتحريضاً ضد دولة إسرائيل».

تمولها الحكومة وبضمنها الجامعات، بدعم وتأييد ٦٣ عضو كنيست ومعارضة ١٦ عضواً فقط.

في مقابل التطرف الإسرائيلي وتراجع النضال الفلسطيني داخل الخط الأخضر، نشهد بروز مواقف وتقارير مؤسسات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية أمнести، وإسرائيلية مثل مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة "بتسيلم"، اللتين أصدرتا تقارير وصفت إسرائيل بأنها نظام أبارتهايد تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ٦٧ وكذلك داخل الخط الأخضر.

ثالثاً: عام على هبة الكرامة في أيار: الملاحظات والتحريض مستمران

مرّ عام ونصف عام على أحداث هبة الكرامة في أيار التي شارك فيها الفلسطينيون على طرفي الخط الأخضر وفاجأت الأجهزة السياسية والأمنية في إسرائيل، واتسعت لتشمل ٢٥٠ موقع اشتباك بين اليهود والعرب في تلك الفترة، وأدت إلى سقوط الشهيدين موسى حسونة من اللد ومحمد كيوان من أم الفحم. وقد شنت الأذرع الأمنية الإسرائيلية، الشرطة والشاباك، لاحقاً للهبة حملات عقابية ضد فلسطيني الداخل تحت ما يسمى "حملة النظام والأمن" اعتقلت خلالها وبعدها آلاف الفلسطينيين وقدمت لوائح اتهام ضد المئات منهم.^٦

تشير المعطيات الصادرة في أيار ٢٠٢٢ بأن ٢٧٠٠ مواطن عربي اعتقلوا خلال أحداث هبة الكرامة، وقد قُدمت ٥٤٨ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب (بنسبة ٨٩٪ من اللوائح المقدمة في أعقاب الهبة).^٧ وما زال المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل بعد سنة ونصف السنة ما بعد هبة الكرامة يعاني العنصرية ويقاومها بمستوياتها المختلفة، بدءاً بالسياسات العنصرية والملاحقات السياسية والتميز في الملاحقات البوليسية والأحكام القضائية، مروراً بالتحريض السياسي بين النخب والإعلام والجمهور العريض في إسرائيل، والتميز والتحريض في أماكن العمل. ناهيك عما تعد به حكومة اليمين الفاشي المتشكلة حديثاً. فقد أشار الاستطلاع الذي أجراه "مركز ضحايا العنصرية" التابع للمركز الإصلاحي للدين والدولة في إسرائيل في الربع الأول لعام ٢٠٢٢ بأن النسبة الأعلى من التحريض والعنصرية في المجال العمومي كانت من نصيب المواطنين العرب في إسرائيل، حيث أجاب ٩٤٪ من المستطلعين العرب بأنهم واجهوا وصماً عنصرياً في الحيز العام، وأفاد ٦٩٪ منهم بأن مقدار التحريض كان عالياً. وقد تصدّر مطار بن غوريون، من وجهة نظر المستطلعين، المكان الأكبر لمواجهة العنصرية والتميز (٤١٪)، تليه المؤسسات الأكاديمية (٢٦٪).

الازدواجية: معاقبة الضحية وحماية الجراد

شددت الشرطة الإسرائيلية - بالتكامل مع الهيئات القضائية في إسرائيل - العقاب على المواطنين الفلسطينيين الذين شاركوا في أحداث هبة أيار بالتوازي مع إغلاق الملفات ضد الأفراد اليهود الذين شاركوا في قمع العرب، وقد توسعت سياسة الإفلات من العقاب لتشمل المستوطنين وحملة السلاح من غير عناصر الأمن. ويشير بيان مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في ذكرى ٢٢ عاماً لـ "هبة أكتوبر" أن إسرائيل لا تزال تتقدم على سلم القمع الوحشي، وتستعمل العنف المفرط والأدوات غير القانونية لتفريق المظاهرات والتجمعات وتنتهك حق الاحتجاج، وحق الفلسطينيين في التعبير، وعلى رأس وسائل القمع وأخطرها، سياسة عدم المحاسبة والإفلات من العقاب حين يكون المتهم يهودياً.^٨

(أ) المجرم اليهودي والإفلات من العقاب

أغلقت النيابة العامة في تشرين الأول ٢٠٢١ ملف المشتبهين اليهود بقتل الشهيد موسى حسونة من اللد الذي استشهد إثر تعرضه لإطلاق نار من مستوطنين في أيار ٢٠٢١، ليقدم مركز عدالة في نهاية نيسان ٢٠٢٢ استئنافاً باسم عائلة الشهيد ضد إغلاق الملف كاشفاً بأن هناك أدلة كافية جداً لتقديم المجرمين للمحاكمة وإدانتهم بتعمد القتل، وأن إغلاق مئات الملفات كان ناتجاً عن ضغط سياسي وتدخل جهات بالشرطة إضافة لتقاعس بعض موظفي الشرطة.^٩ وبالتوازي قام قسم تحقيقات الشرطة (مباحث) في وزارة العدل الإسرائيلية في أيلول عام ٢٠٢٢ بإغلاق ملف الشهيد الثاني في هبة أيار محمد كيوان محاميد، الذي استشهد بعد أن أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار باتجاهه.^{١٠} وفي دليل إضافي على اتباع القضاء الإسرائيلي التوجه نفسه في سياسة عدم المحاسبة وفي التأثر من الضغط السياسي، كشفت تصريحات النائب السابق لرئيس قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (مباحث)، موشيه سعده، في تموز ٢٠٢٢ عن تورط مسؤولين إسرائيليين سابقين في الضغط على (مباحث) لإغلاق ملف الشهيد يعقوب أبو القيعان،^{١١} الذي قتل برصاص الشرطة في كانون الثاني ٢٠١٧، أثناء اقتحامها قرية أم الحيران وهدم منازلها.^{١٢}

(ب) الشباب العربي والعقاب السياسي

منذ شهر أيلول ٢٠٢٢ أصدرت المحاكم الإسرائيلية مجموعة من الأحكام بحق شباب شاركوا في أحداث هبة الكرامة في أيار ٢٠٢٢، تميزت بقسوتها ووصلت في أقصاها إلى السجن ١٥ عاماً وأخرى إلى ٧-١٠ أعوام إضافة إلى الغرامات التي فرضت.^{١٣} واعتبرت الأطر السياسية والمؤسسات الحقوقية بن هذه الأحكام خطيرة من الناحية القانونية والسياسية والأمنية، وفيها محاولة ترسيخ "روح نظام حكم عسكري جديد" ينعكس في الأجهزة المختلفة: الشرطة والقضاء، ويأن المنظومة القضائية في إسرائيل تهول نحو التطرف، وتتعامل بازدواجية وتنصاع للتوجيهات السياسية وللأجواء التحريضية والعنصرية.^{١٤}

في مواجهة الملاحقات

عقد أهالي المعتقلين مؤتمراً صحافياً في مدينة عكا في الخامس من كانون الأول ٢٠٢٢ لإسماع صرختهم ضد الأحكام، وللمطالبة بوقف اعتقال أبنائهم، كما عبروا عن شعورهم بـ«الوحدة في هذه المعركة دون دعم من القيادة المحلية السياسية والوطنية الفلسطينية».

وقد عقد أهالي المعتقلين مؤتمراً صحافياً في مدينة عكا في الخامس من كانون الأول ٢٠٢٢ لإسماع صرختهم ضد الأحكام، وللمطالبة بوقف اعتقال أبنائهم، كما عبروا عن شعورهم بـ«الوحدة في هذه المعركة دون دعم من القيادة المحلية السياسية والوطنية الفلسطينية». هذا في الوقت الذي تحضر فيه إلى المحاكم حافلات المستوطنين الذين يقذفون

المعتقلين وأهاليهم بالشتائم.^{١٥} وقد عبّر أهالي المعتقلين عن المشاعر نفسها في سياقات مختلفة أخرى، حيث من ناحية يدعون الجميع والقوى السياسية للتحرك من أجل دعم المعتقلين ويعبرون عن استيائهم من اقتصار المشاركة الشعبية على أهالي المعتقلين وبعض النشطاء السياسيين.^{١٦} وفي مبادرة من نشطاء سياسيين بمشاركة صحافيين وحقوقيين وأهالي المعتقلين، أقيم اجتماع بهدف طرح أفكار لمساعدة المعتقلين وأهاليهم ودعم تنظيمهم، وانبثق عنه لجنة مكونة من أهالي معتقلي هبة الكرامة وآخرين قانونية وإعلامية، بهدف العمل عن كثب في ملف معتقلي هبة الكرامة.^{١٧}

رابعاً: الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي

ما زالت قضية العنف تتصدر جميع القضايا التي أقلقت المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر هذا العام.^{١٨} فعلى الرغم من قيام شرطة إسرائيل ببعض الحملات التي داهمت خلالها مستودعات أسلحة ومواقع وبيوت عائلات أشخاص مرتبطين بالجريمة، فإن المخططات والقرارات والوعود التي قدّمتها حكومة إسرائيل بهذا الصدد، لم ترتق لمستوى علاج الظاهرة. ومع تعيين بن غفير وزيراً للأمن الداخلي تم تحويل القضية لقضية "أمن قومي" بشكل كامل، وبالتالي التعامل معها من منطلقات تثبيت السيادة اليهودية التي يتوقع لها في السنة القادمة - في أعقاب تشكيل حكومة نتنياهو التي تضم بن غفير وسموتريتش - أن تشتبك مع سياسات أكثر عنصرية وأكثر ارتباطاً بمنظومة الأمن الإسرائيلية.

في حجم الظاهرة، وفي سياسات إسرائيل حولها

قتل خلال العام ٢٠٢٢، ١١٢ مواطناً من داخل الخط الأخضر^{١٩} وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شاباً أصغر من ثلاثين عاماً، وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عاماً.^{٢٠} وفي ما لم ترتفع أعداد القتلى مقارنة بالعام ٢٠٢١، فإن العنف شهد

قتل خلال العام ٢٠٢٢، ١١٢ مواطناً من داخل الخط الأخضر وقد كان بين المقتولين ١٣ امرأة و٦٩ شاباً أصغر من ثلاثين عاماً، وسبعة قتلى أصغر من ١٦ عاماً.

هذا العام تصعيداً نوعياً عبر تزايد استهداف أطفال وأحداث وتصاعد إطلاق النيران في بيوت عزاء ومراكز المدن والأحياء السكنية. ولم تقم الشرطة بحل إلا ٦,٢٠٪ من حالات القتل.^{٢١}



.. في موقع جريمة في اللد. (أرشيفية)

يشير التقرير الذي أعدته صحيفة هآرتس^{٢٢} بمناسبة مرور عام على إقامة "قسم القضاء على الجريمة في المجتمع العربي" (سيف) داخل الشرطة،^{٢٣} بأن جميع كبار مسؤولي الشرطة تقريباً يجمعون على التشكيك في نجاح هذا القسم في إحباط ولو عملية قتل واحدة. فقد قال أحد المسؤولين الكبار في الشرطة حسب ما جاء في التقرير "ما زلنا غير ناجحين في إحباط عمليات القتل ولا نستطيع أن نحدد العملية القادمة". وقد أشارت، بناء على ما ورد في التقرير، بعض المصادر في الشرطة أنه منذ البداية كان واضحاً أن هذا القسم لم يعطَ إلا صلاحيات شكلية، وأنهم يرونه ملجأً لضباط لم يجدوا لهم أماكن في وحدات أخرى. وقد شكّكت أوساط في وزارة الأمن الداخلي بأهمية وجوده أصلاً. وتجدر الإشارة إلى أن من ترأس هذا القسم عند إقامته كان الضابط جمال حكروش، الذي استقال في أعقاب انتشار فيديو يوثقه وهو يقفز فوق الشاب غازي أمارة بعد تعرضه للطعن الذي أدى به إلى الموت.^{٢٤} وكانت حكومة بينيت-ليبيد قد أقرت في تشرين الأول ٢٠٢١ خطة لمعالجة الجريمة في المجتمع العربي للسنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٢ شملت ضمن أهدافها التقليل من الجريمة وتفكيك منظماتها ورفع الإحساس بالأمان وزيادة الحصانة المجتمعية، وقد رصدت لها مبلغ ٢,٤ مليار شيكل.^{٢٥}

ترى شخصيات سياسية وأكاديمية فلسطينية أن استفحال الجريمة مرتبط بشكل جذري بالسياسات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة منذ العام ٢٠٠٠ وبعد الانتفاضة الثانية.^{٢٦} وقد أشار رئيس لجنة المتابعة

العليا للجماهير العربية داخل الخط الأخضر محمد بركة في إحدى مقابلاته إلى أن نسبة المتورطين في الجريمة بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر لا تتعدى الـ ١٪ وهم معروفون، لكن ما يقوهم هو الحصانة التي يحصلون عليها من المؤسسة الإسرائيلية.^{٢٧} ويوافقه الرأي رضا جابر، مدير المركز العربي لمجتمع آمن، الذي يشير إلى أن الخطة التي أطلقت منذ سنة ونصف السنة لم تنتج إلا ازدياد الوضع سوءاً من حيث الضحايا، ومن حيث تطور اقتصاد جريمة داخل المجتمع العربي. ورأى جابر بأن الجهاز التنفيذي يتعامل مع الحالات انتقائياً بناء على الغضب الجماهيري في كل حالة، لكن دون أن يشتبك مع أسبابها أو مع عناصر الإجرام بشكل مباشر.^{٢٨} ويرى ٧٥٪ من الفلسطينيين في الداخل بحسب استطلاع مركز مدى السنوي الذي نشر في آذار ٢٠٢٢ أن أداء المؤسسات الإسرائيلية في مواجهة الجريمة والعنف سيء وسيء جداً.

وفي مقاربة لتفاقم ظاهرة العنف والجريمة من زاوية انخراط الشباب الفلسطيني داخل الخط الأخضر فيها،^{٢٩} يخلص البحث الذي أجرته جمعية بلدنا للشباب العرب، اعتماداً على تحليل ٧٤ مقابلة معمقة، ومجموعات بؤرية أجريت مع شباب من داخل الخط الأخضر،^{٣٠} إلى أن هنالك ثلاثة عوامل مركبة جعلت الجريمة إطاراً جاذباً للشباب الفلسطيني في الداخل، وأولها السعي نحو المكانة الفردية أي الحصول على اعتبار، حيث في ظل قمع المسارات الصحية للحصول على المكانة وجد بعض الشباب الجريمة مسلكاً للحصول على هذه المكانة التي "تؤهلهم" للقيام بدور الإصلاح وبدوار في السياسة المحلية والمناسبات الاجتماعية، ليشكل الشاب المنخرط في الجريمة نموذجاً يحتذى، وأما السبب الثاني فهو العائد الاقتصادي الذي تصاعدت أهميته في ظل سياسات الإفقار وفتح عالم الجريمة المجال لهؤلاء الشباب للربح السريع لا سيما في سياق تشابك السياسات النيوليبرالية مع تهميش المجتمع الفلسطيني اقتصادياً مما أنتج حاجات استهلاكية مبالغ فيها كان لها وطأة على شريحة الشباب كونهم الأضعف اقتصادياً. ولتشكل السوق السوداء تجسيداً للعلاقة بين الجريمة والاقتصاد والمجتمع. وأما العامل الثالث بناء على البحث، فهو الأجواء التي يصبح فيها العنف مصدراً لتوليد العنّف، حيث في الواقع الذي يعيش فيه الأشخاص في ظل انعدام الأمن يتجه البعض إلى البحث عن الأمان المفقود من خلال الانخراط في عالم الجريمة والعنف.^{٣١}

وما زال الموقف الفلسطيني داخل الخط الأخضر يشير إلى أن الجريمة هي "نتاج تواطؤ الشرطة المتآمرة مع منظمات الإجرام".^{٣٢} ولكن دون مبادرة جدية لتغيير الأدوات القديمة في التعامل مع الشرطة، التي من الواضح أنها لم تجد نفعاً مع منظمات الجريمة، حيث لم تقم لجنة المتابعة أو أي من الأحزاب الفاعلة أو السلطات المحلية بمراجعة أدوات عملها في مواجهة الجريمة أو تقديم أي مقترح لتحرك مختلف مقابل الشرطة، على الرغم من أن مثل تلك الاقتراحات وضعت على طاولة المتابعة قبل بضعة أعوام، حين كانت نسبة القتل في المجتمع العربي ٧٠ قتيلاً (٢٠٠٧-٢٠١٥)، أي قبل أن ترتفع في السنوات

يأتي هذا التصعيد في واقع الجريمة وفي التفكك المجتمعي الذي يرافقه، بالتوازي مع الضعف البارز في الخطوات النضالية ذات البعد القطري الجماعي والإستراتيجي، ولا ينعكس في ضعف الخطوات النضالية فحسب، بل الأهم في عدم وجود خطاب وموقف موحد حول خطورة الشرطة وخطورة التعامل معها، وضرورة مقاطعتها.

الأخيرة إلى ما متوسطة ١٢٠. أي أن نسبة الجريمة استفحلت لتزداد بنسبة ٧٠٪ خلال الفترة التي تصدرت فيها الأجندة السياسية واهتمام الناس!

و/بالتالي، يأتي هذا التصعيد في واقع الجريمة وفي التفكك المجتمعي الذي يرافقه، بالتوازي مع الضعف البارز في الخطوات النضالية ذات البعد القطري الجماعي والإستراتيجي، ولا ينعكس في ضعف الخطوات النضالية فحسب، بل الأهم في عدم وجود خطاب وموقف موحد حول خطورة الشرطة وخطورة

التعامل معها، وضرورة مقاطعتها مثلاً. حيث يؤمن بعض السياسيين بأن المشكلة ليست في الشرطة، هنالك من يتعاون معها، هنالك رؤساء سلطات وصلوا الحكم بفضل مساندة عصابات الجريمة. مما جعل هذه العوامل "بنوية"، لكن يتم إعادة إنتاجها بسبب ضعف الإرادة اللازمة لمواجهةها ودفع الثمن. في ظل هذا التعاطي المجتمعي مع الجريمة الفاقد لرد مركزيّ موحدّ وتعبوي وبغياب سرديّة جماعية ملزمة تجاه الشرطة وتجاه عصابات الجريمة معاً، يقتصر الرد على مظاهرات وبيانات استنكار غير خاضعة لإستراتيجية فعل تصاعديّ فما تلبث أن تستنفد نفسها. وبالتالي، تُظهر متابعة الحركات الشعبية في مواجهة استفحال ظاهرة الجريمة، بأنها اقتصرت على مبادرات محلية عفوية، نظمت في أعقاب أحداث قتل عينية، دعا لها وشارك فيها على الغالب أهل البلدة ومؤسساتها المحلية.^{٣٣} نظمت هذه النشاطات من قبل أهالي القتلى أو لجان شعبية محلية وساهمت في تنظيمها السلطات المحلية أو قوى دينية أو شبابية محلية. وشارك فيها سواء كانت مظاهرات أو خيام اعتصام أو فعاليات ثقافية مندوبون عن لجنة المتابعة العليا أو عن لجان إفشاء السلام التي انبثقت عنها في العام الماضي. لكن هذه الفعاليات، وعلى الرغم من استفحالها وهبتها الملزمة والقلقة لمواجهة الجريمة محلياً، فلم ترق إلى مستوى التعامل مع خطورة الظاهرة قطرياً، لا في ما يتعلق باستفحال حالات القتل والعنف ولا في ما يتعلق بخطورة الظاهرة على النسيج الاجتماعي وعلى التكافل بين أبناء المجتمع وبناته. وأما لجنة المتابعة العليا، فقد اكتفت بإصدار البيانات التي تحمّل الحكومة وسياساتها المسؤولية الكاملة عن الجريمة وبالذعوة إلى تنظيم مظاهرات أمام مراكز الشرطة وبمناشدة الجماهير المشاركة في الفعاليات المحلية وإرسال مندوبين عنها.^{٣٤} ذلك دون أن يكون لهذه النداءات أي صدئ داخل المجتمع، مما يؤكد على الإحباط المجتمعي من ناحية وتدني مكانة اللجنة وغياب عمقها الشعبي من ناحية أخرى، وغياب الإستراتيجية والتعبئة السياسية حول هذه القضية.

قامت لجنة إفشاء السلام التي أقيمت عام ٢٠٢١ ويرأسها الشيخ رائد صلاح بتوقيع ميثاق السلم الأهلي، الذي يدعو لحل النزاعات بطرق سلمية، في أكثر من ٥٠ بلدة، وأقامت منذ تأسيسها لجان إفشاء سلام في سبعين بلدة ولجاناً إقليمية وندوات توعوية وورشات في المدارس ومسيرتين للدراجات النارية.^{٣٥}

وبينما تشدد لجان إفشاء السلام على أهمية السلم الأهلي، وعلى أهمية التوعية للارتقاء بمجتمع خال من العنف فإنها لا تشترك مع القضية المركزية وهي سياسات الدولة، ولا مع ضرورة العمل على مواجهة منظمات الجريمة أو مقاطعة أفرادها. وركزت عملها في إقامة فروع محلية وبالمشاركة في أو المبادرة لعقد رايات صلح في بعض البلدات العربية في أعقاب أحداث قتل.

نشير هنا بشكل لافت للنظر إلى أنه حتى ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة وقيام الحكومة تنتياهو السادسة، وتعيين بن غفير كوزير للأمن الداخلي وتوسيع صلاحياته، لم يستنهضوا أي فعل سياسي جدي لا من قبل المتابعة ولا من قبل الأحزاب السياسية إلى حين كتابة هذا الفصل في كانون الثاني ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأطر النسوية والنسائية التي تعمل على مناهضة العنف الجندري، بادرت إلى تنظيم مسيرات ووقفات احتجاجية ذات طابع قطري لمناهضة العنف الجندري، باشتباكه مع الجريمة داخل المجتمع العربي. فقد قامت جمعية نساء ضد العنف في نهاية كانون تشرين الثاني وبداية كانون الأول، بالمبادرة لحملة^{٣٦} تحت شعار "بكفي حاملة دمي ع كفي" التي دعت خلالها أطراً نسوية وأحزاباً ومؤسسات حقوقية وإعلامية للمشاركة في مسيرتين متزامنتين ضد الجريمة والعنف، الأولى على مفرق عكا-صفد والثانية أمام مركز شرطة وادي عارة. وقد حملت المسيرة مقولة "نرفع صوتنا عالياً ضد العنف والجريمة، ضد العنف ضد النساء، ضد قتل النساء في الداخل، وضد انتشار السلاح، حقنا بحياة أمنة ليس مطلباً موسميّاً، بل نضال علينا مواصلته".^{٣٧} وبالتوازي قام التنظيم النسوي "كيان" بفعاليات نسوية وضعت نصب أعينها مناهضة العنف الجندري والجريمة وتقاطعهما معاً من خلال نشاطات هدفت إلى تفكيك العلاقة بين منظمات الجريمة وأصحاب صنع القرار في السلطات المحلية، داعيات إلى إدخال الأصوات النسوية في مواجهة هذه المنظومات المتواطئة وتحديداً من خلال تشديدها على الفساد في الحكم المحلي.^{٣٨} وقد نظمت مجموعة الأمهات الثكالي ووقفه احتجاجية في تشرين الأول أمام مقر شرطة حيفا احتجاجاً على تفشي الجريمة ومطالبة الشرطة بالتحرك وعدم التقاعس في محاربتها.^{٣٩}

الجريمة وحكومة نتياهو الجديدة

عكست الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الجديدة التي أقيمت مؤخراً التعامل السياسي مع قضية الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي والدفع باتجاه مواجهتها على أساس قومي، وانعكس ذلك بشعارين أساسيين رفعهما بن غفير عشية الانتخابات: الأول هو "سنظهر من هو صاحب البيت"، والثاني "سنعيد إلى الحيز العام الحكم والسيطرة". وعليه لا بد من الإشارة إلى الآتي:

١. أقرت تعديلات قانونية بتوسيع صلاحيات وزير الأمن الداخلي بن غفير وإخضاع الشرطة بشكل كامل لسياساته. وقد قام الكنيست بتمرير هذه التعديلات بشكل نهائي بالقراءتين الثانية والثالثة في كانون الأول ٢٠٢٢.^{٤٠}

٢. نصت الاتفاقيات على السماح لجهاز الشاباك بالتدخل في القضايا الجنائية من خلال إقامة وحدة خاصة في جهاز الأمن الشاباك بحجة محاربة الجريمة داخل المجتمع العربي. الأمر الذي رفضته القوى السياسية والحقوقية الفلسطينية داخل الخط الأخضر ورأت بأنه يهدف في الأساس إلى مراقبة وملاحقة المواطنين العرب، مؤكدة بأن الشاباك متورط في الجريمة ويحمي المجرمين الذين يتعاونون معه. واعتبر مركز عدالة إقامة هذه الوحدة ممارسة موجهة ضد مجموعات سكانية مختلفة على أساس عرقي، مما يخلق بشكل متعمد نظامين قانونيين منفصلين وعودة إلى أيام الحكم العسكري^{٤١}. ويجدر التنويه إلى أن هذا التوجه لدى حكومات إسرائيل وأجهزتها التنفيذية ليس جديداً وليس وليداً لحكومة نتنياهو بن غفير، حيث دعت لهذا الاقتراح وأيدته وبدأت بالتهيئة له في السنة الماضية أوساط حكومية وسياسية ومهنية مختلفة، منها رئيس الحكومة في حينه نفتالي بينيت ووزير الأمن الداخلي عומר بار ليف والقائد العام للشرطة كوبي شبتاي. وجاء الاقتراح على خلفية فشل الشرطة في ملاحقة الجريمة، وكذلك بذريعة أن السلاح الذي يستخدم في الجريمة قد يتم استخدامه في عمليات على خلفيات "قومجية"^{٤٢}. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه سبق واعترف مسؤول في الشرطة بأن معظم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة في المجتمع العربي يتعاونون مع جهاز المخابرات مما يعطيهم الحصانة ويكبل الشرطة ويمنع إمكانية المس بهم^{٤٣}.

٣. إقامة ميليشيا مدنية - برئيل وهي "حراسة مدنية"، بمبادرة من ألموغ كوهين (شرطي سابق، ومركز حزب "قوة يهودية" (عوتسما يهوديت) في الجنوب، وحالياً نائب في الكنيست الـ ٢٥ عن حزبه، بعد مشاورات مع الشرطة، وبدعم منها، وبالتعاون مع بلدية بئر السبع منذ تشرين الأول ٢٠٢١، بهدف تجنيد متطوعين ومسلحين^{٤٤} لـ "إعادة الأمن للنقب"، كما جاء على موقع الوحدة الإلكتروني. جاءت تسمية الوحدة على اسم برئيل حداريا شموئيلي، جندي "حرس حدود" قتل على حدود قطاع غزة في آب ٢٠٢١، وأعقب موته كتابة تعليق لألموغ كوهين متوجهاً إلى المقاتلين/المسلحين: "حين تكونون أمام تهديد على الحياة، الأمر بينكم وبين المخرب. أنتم الشرطة، القاضي، والجلاد..."^{٤٦}. شارك في الإعلان عن تأسيس الميليشيا بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٢، مجموعة من رؤساء البلديات اليهودية في النقب على رأسهم رئيس بلدية بئر السبع. بينما انسحبت الشرطة عشية التأسيس في ادعاء أن الوحدة تجمع أموالاً بشكل غير قانوني^{٤٧}. يشار إلى أن الوحدة تتعاون مع جمعيتي "رجافيم" و"إم ترستو"، اللتين تعملان بشكل منهجي ودائم على التحريض على الوجود الفلسطيني في النقب، وتدعوان إلى هدم آلاف البيوت العربية هناك^{٤٨} وأدانت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية إقامة الوحدة وعرفتها بأنها ميليشيا مسلحة يمينية وعنصرية ستشعل النقب^{٤٩}. يستمر نشاط الوحدة في

النقب، وتعلن بلدية بئر السبع عن اقتراح منح دراسية للمتطوعين في الوحدة بقيمة ١٠,٠٠٠ شيكل يشارك في تمويلها "مفعال هبايس".^{٥٠}

وللإجمال، يمكن القول إن مجموعات كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني تعدت مرحلة المعاناة من الجريمة، لتصل إلى مرحلة تجعل هذه المجموعات تسيّر جزءاً من أمورها عبر الجريمة ومنظوماتها، لتحلّ جزءاً من "إشكالياتها" الاقتصادية، ولتعوض جزءاً من إشكالياتها الاجتماعية كفقدان المرجعية الاجتماعية والوطنية عبر الاحتكام لزعماء الجريمة. أي أن هذه المجموعات تدخل لعالم الجريمة كمنفذ من أجل حل إشكاليات مجتمعية عميقة تبنيها السلطة الكولونيالية، لكن هذه المجموعات قد تتحول تدريجياً إلى متواطئة مع عصابات الجريمة وتستدخلها لنظامها الاجتماعي والاقتصادي!

إجمال

لا تبشّر القراءة أعلاه بأي مؤشرات لنهضة فلسطينية سياسياً أو اجتماعياً، ولا بعمليات مراجعة حسابات جديدة. كما لا مؤشرات على وجود وعي لدى الهيئات السياسية والاجتماعية الفلسطينية الرسمية بإعادة النظر في مسؤوليتها ودورها إزاء التراجع والتخبط الاجتماعي أو فقدان البوصلة والمرجعية سياسياً. بالتالي فإن استمرارية ما يجري هي الاحتمال الأكبر، سيما في ظل استمرار عزوف المجتمع بوكلائه المختلفين عن الاعتراف بمسؤوليتهم تجاه ما يحدث، ناهيك عن التحرك الفعلي وأخذ دور قيادي، مما يدل أن الفلسطينيين في الداخل مرشحون للبقاء رهينة التحركات العينية المحلية ورهينة التطورات السياسية إسرائيليًا وفلسطينياً في المناطق المحتلة عام ٦٧ أكثر مما هم رهينة تحرك سياسي وطني وفعل ذاتي جماعي كما كان الأمر في العقد الذي تلا أو سلو، الذي كان له بعض الإسقاطات الأطول. يعود ذلك إلى أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر دخلوا خلال العقد الأخير، وربما بعد برافر، إلى حالة من النكوص في التفكير والبقاء على الأدوات القديمة على الرغم من تغير التحديات التي فرضتها عليهم الدولة العبرية منذ ولاية نتنياهو الثانية مؤخراً، والتي بدأت عام ٢٠١٣، وما لبث هذا التراخي السياسي وعدم رضى تيارات سياسية مركزية عن ارتفاع وتيرة التحدي والمواجهة في الفترة المذكورة، في اصطدامه مع سياق إسرائيلي تهويدي متصاعد الشراسة والعداء تجاه الفلسطيني أن تحول إلى تراجع واضح تجسدت في انكماش الفعل الشعبي على الأرض وحصص السياسة في الفعل البرلماني أولاً، وتجسدت ثانياً في الازدياد الكبير في ارتباط السياسة الفلسطينية بتطورات تشكيل الحكومة في الدولة العبرية أكثر مما في التطورات السياسية، ولم يمنع قيام المشتركة ذلك، بل على العكس. ما نورده هنا ضروري لكي نفهم أن الفعل السياسي الفلسطيني الذي يحدد التحديات السياسية والاجتماعية مقابل الدولة العبرية وتجاه المجتمع الفلسطيني داخلياً، فقد من قدرته على

الإبداع السياسي والفعل الذاتي، وازدادت تبعيته لتفاصيل احتياجات الأحزاب الإسرائيلية وإشكالياتها وصراع القوى بينها.

بالتالي يبدو أن التطورات في الداخل تعتمد على تطورات خارج المجتمع الفلسطيني أكثر بكثير مما تعتمد على تطورات وفعل داخلي، أي أن ما سيحصل سيكون مرتبطاً أولاً بمدى حدة الصدام والتنكيل والتضييق الذي ستفرضه الحكومة الإسرائيلية من جهة، ومرتباً ثانياً بالتطورات في ما يحدث في الضفة تحديداً التي تشهد حالة غليان وارتفاع في المواجهات في السنة الأخيرة. وبالتالي، ومما تقدم، فإننا نتوقع مضيّ إسرائيل في سياساتها نحو فلسطيني الداخل التي يتوقع أن تنطوي على:

1. تعميق البعد السياسي الواضح للجريمة واستغلال خطط التدخل الحكومي في مواجهة الجريمة للتغلغل أكثر في المجتمع الفلسطيني من خلال إدخال الشباب في مواجهة الجريمة.
2. تكثيف استهداف المدن المختلطة وتنشيط الأنوية التوراتية هناك والاستعداد لرد الفعل الفلسطيني عبر استمرار الحملات الأمنية والعقابية المكثفة التي بدأت بها الحكومة بعد هبة أيار ٢٠٢١.
3. توسيع قوننة الاستهداف السياسي للتمثيل البرلماني الذي يمكن أن يحمل صيغة سن مشاريع تقلص مساحات العمل من جهة، وترفع سقف الشروط أمام الأحزاب، وقد ظهرت بوادرها بطرح قانون لمنع أي حزب يبيد تأييداً "للإرهاب" من خوض الانتخابات مع العلم أن المقصود بالإرهاب هو المقاومة الفلسطينية للاحتلال.
4. استغلال الفترة المواتية - كما سترها الحكومة الحالية - لإغلاق ملف تجميع الفلسطينيين البدو في النقب وتنفيذ فعلي لمخطط برافر.
5. تركيز الحكومة الحالية على استخدام القمع والعقاب وعلى الاستهداف السياسي أكثر من تركيزها على سياسات الاحتواء.

في النهاية، وعلى الرغم من عدم وجود مبادرات فلسطينية في الداخل سواء على مستوى الأحزاب أو لجنة المتابعة لمواجهة المستجدات، وفي ظل الواقع الجديد الذي ينبئ بمزيد من المواجهة، وفي ظل حالة الشردمة بعد تفكك القائمة المشتركة، يمكن الإشارة إلى تصاعد في الأصوات الشبابية بشكل خاص التي تدعو لمقاطعة الكنيس والبحث عن سبل نضال جديدة. تتقاطع هذه الأصوات مع أصوات محلية ودولية تشير إلى أن إسرائيل دولة أبارتهايد، ومع تحركات فلسطينية عابرة لكافة الجغرافيات الفلسطينية. في ظل هذا كله، من المتوقع أن يتعمق الاستقطاب بين تيارين: تيار يدعو للعمل والمواجهة من خلال البرلمان والقنوات الرسمية ويشدد على المواطنة والخصوصية، في مقابل تيار المواجهة وبضمنه تيار المقاطعة لإسرائيل وبرلمانها باعتبارها دولة أبارتهايد، وباعتبار القضية الفلسطينية قضية واحدة على الرغم من وقوع الفلسطينيين من جغرافيات سياسية في ظل أشكال قمع مختلفة.

- ١ كينغ، عوفري. (١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢) "أنماط التصويت: ٢٠٢٢ مقابل ٢٠٢١" المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. <https://www.idi.org.il/articles/46440> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٢ راجع/ي الملف الخاص المنشور على موقع مدار بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢. انظر/ي: <https://bit.ly/40RCiJZ>
- ٣ مركز عدالة. كانون الثاني ٢٠٢٣. "الخطوط العريضة والاتفاقيات للحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين: خارطة الطريق لتعميق نظام التفوق اليهودي". موقع مركز عدالة https://www.adalah.org/uploads/uploads/37_govt_position_paper_AR_100123.pdf (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٤ ف.ع. ٨ كانون الثاني ٢٠٢٣. "بن غفير يوعز بمنع رفع العلم" وفا- وكالة الأنباء الفلسطينية. <https://wafa.ps/Pages/Details/62535> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٥ مجادلة، محمود. ١ حزيران ٢٠٢٣. "الكنيست يصادق بالقراءة التمهيدية على تجريم رفع العلم الفلسطيني" موقع "عرب ٤٨" shorturl.at/xzKT6 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٦ للتوسع حول الحملة وحول ممارسات الشباك وكذلك عن أحداث الهبة عمومًا وتداعياتها المباشرة يمكن العود للفصل حول الفلسطينيين في إسرائيل في تقرير مدار للعام ٢٠٢٢ (أمارة، أحمد. مصدر سابق)
- ٧ مركز مساواة. ١٨ أيار ٢٠٢٢. "عام على إضراب الكرامة". مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل. <https://did.li/Ybkr1> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٨ مركز عدالة. ١ تشرين الأول ٢٠٢٢. "٢٢" عامًا على هبة أكتوبر وسياسة إفلات المجرمين من العقاب أخذة بالتوسع. موقع عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. <https://www.adalah.org/ar/content/view/10707> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ٩ المصدر نفسه.
- ١٠ موقع موطني ٤٨. ١٥ أيلول ٢٠٢٢. "ماحاش يفلق ملف التحقيق باستشهاد محمد كيوان"، موقع موطني ٤٨. <https://www.mawteni48.com/ar-chives/212414> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١١ مجادلة، محمود. ٢٥ تموز ٢٠٢٢، "كيف تأمرت النخبة القضائية في إسرائيل لإغلاق ملف استشهاد أبو القيعان؟". موقع عرب ٤٨. <https://did.li/Ch4fT> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١٢ وفي أعقاب ذلك، قدم مركز عدالة طلبًا لكل من المدعي العام، المستشار القانوني للحكومة ورئيس قسم التحقيق مع عناصر الشرطة (ماحاش)، يطالب فيه بإعادة فتح تحقيق جنائي. انظر بيان مركز عدالة للصحافة في ٢٦ تموز ٢٠٢٢ "مركز عدالة يطالب بفتح تحقيق جنائي شامل في أحداث قتل الشهيد يعقوب أبو القيعان والأسباب التي أدت إلى إغلاق الملف". <https://rb.gy/udhecu> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١٣ في أيلول حكمت على الشاب آدم إسكافي بالسجن ثمانية أعوام، وعلى الشاب يزن حرب بالسجن سبعة أعوام يزعم اعتدائهم على إسرائيلي خلال الهبة. وفي تشرين الثاني فرضت المحكمة المركزية في مدينة اللد الحبس مدة ثلاث سنوات بحق الشاب محمد شهاب حسونة، والحبس مدة ١٨ شهرًا بحق الشاب محمد العاوور من مدينة اللد، بالإضافة إلى فرض غرامة مالية تقدر بـ ١٠ آلاف شيكل على الشاب محمد حسونة. وقد نسبت النيابة العامة للشابين تهم "إحراق مركبات، والإخلال بالنظام، والمشاركة في أعمال شغب، وحباسة سلاح". وأصدرت المحكمة المركزية في حيفا حكمًا بالسجن عشر سنوات على أدهم بشير، من مدينة عكا، على خلفية أحداث هبة الكرامة كما فرضت عليه غرامة مالية بقيمة ١٥٠ ألف شيكل بتهمة "القيام بعمل إرهابي والإخلال بالنظام". كما أصدرت المحكمة نفسها أحكامًا على أربعة من معتقلي الهبة الشعبية في أيار من طمرة، وهم: محمد أبو الهيجاء ومحمد أبو رومي وبهاء أبو الهيجاء بالحبس مدة ٧ أعوام، وإبراهيم مريح بالحبس مدة ٥ أعوام. كما أصدرت المحكمة المركزية في حيفا، قرار الحكم بحق الشاب محمد عمر إغبارية من قرية معاوية بالسجن مدة ١٥ عامًا، وهو الحكم الأعلى الذي صدر من جهاز القضاء الإسرائيلي بحق معتقلي الكرامة.
- ١٤ انظروا مثلًا بيان مؤسسة ميزان: ١ كانون الأول ٢٠٢٢ "الأحكام العالية بحق الشباب العرب فصلت مقاساتها خصيصًا لمعاقبة معتقلي هبة الكرامة". مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان. <https://bit.ly/3YJqDLC> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١٥ درباس، ناهد. ٥ كانون الأول ٢٠٢٢. "مؤتمر صحافي لعائلات معتقلي هبة الكرامة في عكا ضد الأحكام الإسرائيلية". العربي الجديد. <https://did.li/UsvTY> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١٦ مريح، إيناس. ٣ كانون الثاني ٢٠٢٢. "ملاحقة معتقلي هبة الكرامة. من يساند حراك العائلات في المحاكم؟". عرب ٤٨ shorturl.at/sISX6 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣)
- ١٧ أقيم الاجتماع في مقر جمعية بلدنا في حيفا. وسابقًا وخلال العام ٢٠٢١ رعت جمعية بلدنا مبادرة قام بها مجموعة من الشباب والنشطاء السياسيين والحقوقيين لإقامة صندوق لدعم معتقلي هبة الكرامة تحت اسم "صندوق الكرامة والأمل للدفاع عن المعتقلين" من أجل ضمان التمثيل القانوني للمعتقلين. حول الاجتماع انظروا الخبر. الصنارة. تشكيل لجان لمناصرة معتقلي هبة.. والدة أحد المعتقلين: "أخبروه أنني توفيت لتغيير أقواله" موقع الصنارة. shorturl.at/amnR4 (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢). وحول صندوق الكرامة انظروا <https://dignityfund-baladna.com>
- ١٨ تشير إلى ذلك استطلاعات الرأي المختلفة. انظروا: شحادة، إيطانس. ٢٠٢٢. "توجهات الفلسطينيين في إسرائيل بشأن الحالة السياسية وآفة العنف" في مصطفى، مهند (محرر). الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات نظرية وتطبيقية حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ص ١٩. وانظروا كذلك المقابلة مع أستاذ علم الاجتماع نهاد علي حول الموضوع والتي يقول فيها إن من بين ١٥ قضية حارقة طرحت في أبحاثهم أمام الجمهور العربي، أجاب ٨٢٪ من المستطلعين بأن قلقهم الأول هو الجريمة والعنف. حسن، زكريا. ٧ أيلول ٢٠٢٢. "مقابلة: عصابات الإجرام تغتذ من غياب الشرطة.. ونسبة الجريمة لدى العرب ٦٨٪". موقع عرب ٤٨. <https://van1.ink/MLLaT> (تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣)